

قصة الخلاف بين عباس و فياض؛ صراعات على الرئاسة والصلاحيات والأجهزة والميزانيات

الرسالة التي بعثتها كتلة فتح في المجلس التشريعي إلى فياض مؤخراً تطالبه بإعادة النظر في قراره «غير القانوني» بوقف رواتب الموظفين المعينين بقرار رئاسي عام ٢٠٠٥، إضافة للتدخلات المستمرة لعباس لتهديئة المعارضين للحكومة داخل فتح.

فياض الرئيس القادم!

وما يعزز من مخاوف فتح من فياض، ما ذكرته تقارير إخبارية من أنه يعتزم ترشيح نفسه لرئاسة السلطة، بدعوى أنه يتمتع بدعم مؤسسات المجتمع المدني وبعض القوى الفلسطينية ومنظمة التحرير، والأهم وجود تيار قوي داخل فتح يدعمه. جاء هذا في وقت أبلغت فيه جهات فلسطينية مصر والسعودية بأنه مرشح واشنطن لخلافة عباس، وتأكيداً أن أبو مازن مستاء جداً من تصرفاته مع بعض قادة فتح وإقصاء العديد من المسؤولين الفتحاويين، وإتاحة الفرصة أمام مقربين منه لشغل مناصب مهمة في حكومته. بالإضافة إلى استيائه من فياض نفسه الذي بات يعامله باعتباره الشخصية الأقوى في السلطة، وأنه في هذا السياق صرخ أمام الجميع في اجتماع ساخن ومغلق، عقد مؤخراً في رام الله، قائلاً إن «من جاء به هو جورج بوش وليس لأحد فضل عليه».

خطة دحلان

يرى بعض المراقبين أن حركة فتح لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي، لذا بدأت محاولات للملمة صفوفها للوقوف بوجه فياض، تمثلت في الحديث عن عقد المؤتمر السادس للحركة. ومن ناحية أخرى، لم يستبعد البعض تسريع الحوار بين حركتي فتح وحماس بضغط من قيادات فتحاوية، لمحاولة تشكيل عائق أمام تنفيذ فياض للثقل على السلطة، وبعد أن شعروا بأنه قد يكون الرئيس القادم.

فقد كشف موقع «ديكا» الاستخباراتي الإسرائيلي عن خطة يقودها محمد دحلان بدعم من مروان البرغوثي وأحمد قريع، تقوم على ممارسة الضغط على أبو مازن لإقالة فياض وتعيين رئيس حكومة بدلاً عنه، وممارسة ضغوط على الوزراء، وعقد اللجنة المركزية للحركة تحت شعار إعادة قوة القرار

بالحكومة ومساءلتها إذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم.

وللخروج من هذه الأزمة، ظهر في فتح ثلاثة تيارات متصارعة، الأول يدعو لعدم المشاركة في حكومة فياض، والالتفات لبناء الحركة، حتى لا تتحمل وزر الأخطاء الحكومية. الثاني يدعو إلى شغل الوزارات السيادية، للحفاظ على هبة الحركة وحضورها. والثالث يؤيد تشكيل ما يمكن تسميته بـ«حكومة ظل» تتابع عمل الوزارات، وتتدخل لحماية أبناء الحركة فيها، وحل مشكلاتهم.

أبرز الانتقادات

لعل أبرز تلك المواقف المعارضة لفياض وحكومته ما ورد في مقالة لنبيل عمرو بعنوان «حكومتنا»، والتي نشرتها صحيفة «الحياة الجديدة» المحلية بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١١. فقد وصفها بـ«كرة الثلج»، وتساءل عما إذا كانت الحكومة «حليف راسخ لفتح أم بديل وهمي عنها؟». كما أقر بوجود وزراء يدورون في فلك فياض أو يدور هو في فلكهم، وهؤلاء يهاجمون فتح في مجالسهم، ويمارسون سياسة الإقصاء الوظيفي بحق أبنائها إما بالاستغناء عنهم وإما بعدم قبولهم في الوزارات. كما أنه يؤخذ الحكومة على أنه ليس لها عمق شعبي يؤهلها للاستمرار في ظل تعثر سياسي واقتصادي دائم، ويؤكد على أن توفير الرواتب وفرض الأمن في مدينة بعينها، ما هي إلا إنجازات متواضعة بالنسبة لما تم الرهان عليه. وللخروج من الأزمة، يطالب عمرو بالفصل بين رئيس الحكومة ووزرائه، ببقائه وذهابهم، كما يوضح أنه يتعين على فياض، إن رغب في الاستمرار بمنصبه، أن يوفر العمق الكافي له ولحكومته، إضافة إلى الورقة الأهم وهي الدعم الأمريكي المطلق له، مقابل مبادرة فتح للانتظار والتفكير بهدوء وتوازن مراعاة لمصالح الشعب الفلسطيني. انتقاد عمرو المباشر لفياض دفع الأخير لأن يشكوه إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش في لقاءهما المنفرد خلال زيارته لرام الله مؤخراً، حيث وصفه بأنه دائم التحريض على إحداث تغيير في الحكومة وتشكيلها من فتح، مبدياً تخوفه من استجابة الرئيس محمود عباس لتلك الضغوط. كما ظهرت المعارضة المتصاعدة لحكومة فياض في

إذا كانت حركة فتح استطاعت أن تصدر نفياً لبيان أصدرته «كتائب شهداء الأقصى» الذي هدت فيه بقتل سلام فياض رئيس وزراء حكومة رام الله، فقد وقفت عاجزة أمام سيل الانتقادات التي وجهتها شخصيات من داخلها للحكومة، مطالبين إما بتغييرها أو بإجراء تعديل وزاري يضم الأغلبية لحركتهم.

فقد بدأت الانتقادات الفتحاوية تخرج من الغرف المغلقة إلى العلن، وتكشف تلك الانتقادات، بحسب المراقبين، مدى الأزمة التي تعيشها حركة فتح على مختلف الصعد، وخاصة بعد أن تركتها أمريكا والأوروبيون لـ(إسرائيل) لتستفرد بهما، بمفاوضات ثنائية، ولم يعد بمقدور المجتمع الدولي التدخل بشكل فاعل. كما أن (إسرائيل) خذلتها وأحرجتها، وخاصة بعد «أنابوليس» واستئناف عملية الاستيطان وخاصة في القدس، إضافة إلى الحملة العسكرية الهمجية على قطاع غزة والضفة الغربية.

نظرة حزبية قاصرة

الظاهر أن انتقادات فتح لحكومة فياض مقتصرة على أسباب حزبية (فتحاوية) قاصرة عن تلمس المخاطر السياسية والوطنية والاقتصادية لسياساتها. فمن أهم تلك الانتقادات: عدم تمثيل فتح في الحكومة واستبعاد قيادتها من دوائر صنع القرار، وممارسة وزرائها الإقصاء الوظيفي بحق أبناء «فتح»، إما بالاستغناء عنهم وإما بعدم قبولهم في الوزارات. بالإضافة إلى قرار فياض قطع رواتب الآلاف من عناصر الحركة في غزة في إطار إصلاحات مالية وإدارية تقوم بها الحكومة، وهم من اصطلح على تسميتهم بتفريغات ٢٠٠٥. وكذلك بسبب برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطبقه فياض، وأهم توجهاته التحكم في التوظيف وإدارة الأموال، وإجراء تقليصات في الأجهزة الأمنية، وإدارتها عبر إشراف أمريكي إسرائيلي، بشكل يختلف عن طريقة محمد دحلان الذي فشل في غزة.

ويؤكد المراقبون أن النتائج المباشرة لتطبيق هذا البرنامج ستطال أساساً امتدادات نفوذ فتح في السلطة، وهو ما دفع بعض نوابها للتهديد بالقيام بإجراءات احتجاجية قد تصل لطرح الثقة